

بيلاروسيا: ازدياد اضطهاد النشطاء الشبان البيلاروسيين

يساور منظمة العفو الدولية القلق الشديد إزاء أنباء اشتداد حدة المضايقات والاعتقال والسجن التي يتعرض لها النشطاء الشبان على أيدي السلطات البيلاروسية في الأسابيع الأخيرة. وتعتقد المنظمة أن القمع يشكل جزءاً من المحاولات الحكومية المستمرة لتخويف النشطاء الشبان، والمجتمع المدني ككل، ومنعهم من ممارسة حقوقهم في حرية التجمع والاشتراك في الجمعيات والتعبير.

وفي الأسابيع الستة الأخيرة، ورد أنه صدرت على اثني عشر ناشطاً شاباً أحكاماً بالسجن تتراوح بين سبعة أيام وخمسة عشر يوماً، بموجب قوانين إدارية وجنائية على السواء، بينما اعتُقل كثيرون غيرهم لا بل حتى تعرضوا لاعتداءات من جانب قوات الأمن البيلاروسية.

وفي الآونة الأخيرة، اعتُقل الناشط المعارض الشاب البارز وسجين الرأي السابق ميكيتا ساسيم في 16 أغسطس/آب من جانب أفراد في الأمن يرتدون ملابس مدنية وذلك خلال تحرك تضامني عام يجري كل شهر في بيلاروسيا لمساندة السجناء السياسيين و"المختفين". وبحسب ما ورد، أمسك أفراد الأمن بميكيتا ساسيم، ولووا ذراعيه وأرغموه على الصعود إلى سيارة. وبزعم أنه ضرب على ظهره وساقيه وهدده أفراد الأمن بالضرب. وتم اقتياده إلى جهة مجهولة.

وتعرض اثنان من أصدقاء ميكيتا ساسيم، حاولا منع اعتقاله، للاعتداء من جانب أفراد الأمن الذين يرتدون ملابس مدنية. ويرقد أحدهما الآن وهي تاتسيانا تيشكفيتش البالغة من العمر 18 عاماً في المستشفى وشُخصت حالتها بأنها مصابة "برضة خفيفة في الجمجمة" على أثر الحادثة.

ولم يتضح مكان وجود ميكيتا ساسيم حتى اليوم التالي عندما أُعلن أنه محتجز في قسم الشرطة المركزي بمينسك. وفي 20 أغسطس/آب، حكمت عليه محكمة المقاطعة المركزية في مينسك بالسجن لمدة 10 أيام بتهمة بالبلطجة البسيطة بموجب المادة 17.1 من القانون الإداري.

وتدرك منظمة العفو الدولية أن السلطات البيلاروسية تستخدم المادة 17.1 من القانون الإداري بشكل متزايد لاعتقال النشطاء الشبان والزج بهم في السجن. وقد صدرت أحكام على العديد من الأشخاص الذين سُجنوا في الأسابيع الستة الأخيرة بموجب هذه المادة. وفي حالة ميكيتا ساسيم وغيره، وجهت إليهم تهمة السباب العلني.

وفي حادثة منفصلة وقعت في 27 يوليو/تموز، أُلقي القبض على القائد المعارض الشاب فرنانك فياتشوركا الذي حضر مناسبة عرض فيلم لمنظمة العفو الدولية في لندن في إبريل/نيسان من هذا العام، وباراسلاو هريشتشنيا، في ميدان الاستقلال في وسط مدينة مينسك. واعتُقلا عندما منعت الشرطة الناس من إقامة مهرجان لإحياء الذكرى السنوية السابعة عشرة لاعتماد بيلاروسيا إعلان سيادة الدولة في العام 1990.

وبحسب ما ورد، ضرب أفراد الشرطة طوقاً حول الميدان واعتقلوا اثني عشر ناشطاً، من ضمنهم رئيس الحزب المدني المتحد أناتول ليايدزكا ورئيس حزب الجبهة الشعبية البيلاروسية فيكتار إيفاشكفيتش. وأُفرج عن معظم المعتقلين بعد عدة ساعات، لكن اثنين منهم هما فرنانك فياتشوركا وباراسلاو هريشتشنيا ظلّا رهن الاعتقال. ووجهت إلى كليهما تهمة بموجب المادة 17.1 من القانون الإداري. وفي 30 يوليو/تموز، حكمت محكمة مقاطعة مينسك زافودسكي على فرنانك فياتشوركا بالسجن لمدة سبعة أيام وحكمت محكمة مقاطعة مينسك لينسكي على باراسلاو هريشتشنيا بالسجن لمدة خمسة عشر يوماً.

كما تواصل السلطات اعتقال النشطاء وإصدار أحكام عليهم وفقاً للمادة 193.1 من القانون الجنائي (تنظيم نشاط من جانب منظمة غير حكومية غير مسجلة أو المشاركة فيه)، والتي أُضيفت إلى القانون الجنائي في ديسمبر/كانون الأول 2005 في إطار سلسلة من التعديلات التي فرضت عقوبات على منظمات المجتمع المدني وغيرها من المنتقدين الصريحين للحكومة في الفترة المؤدية إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت في مارس/آذار 2006. وحُكم على رئيس الجماعة الشبابية المعارضة المسماة جبهة الشبيبة وسجين الرأي زميتسر داشكفيتش، الذي بات محور الحملات التي قامت بها شبيبة منظمة العفو الدولية حول العالم، بالسجن لمدة سنة ونصف السنة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 بموجب هذه المادة. وفي 7 أغسطس/آب، وجه المحققون تهماً إلى ثلاثة أعضاء آخرين في المنظمة نفسها بموجب المادة نفسها. فإذا أُدينوا، فقد يُحكم على أناستازيا أزاركا البالغة من العمر 18 عاماً، وباراسلاو هريشتشنيا وإيفان شيلا البالغ من العمر 16 عاماً بدفع غرامة أو بالسجن مدة تصل إلى السنتين.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات البيلاروسية إلى وقف استخدام القانون الإداري لإصدار أحكام بالسجن على النشطاء الشبان بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التجمع والاشتراك في الجمعيات والتعبير ليس إلا. وعلاوة على ذلك، تحت المنظمة السلطات البيلاروسية على إجراء مراجعة فورية للقوانين والأنظمة والممارسات المتعلقة بتسجيل المنظمات غير الحكومية وأنشطتها، وبخاصة المادة 193.1 من القانون الجنائي، وضمان تقيدها بالقانون الدولي.

وفي 24 يوليو/تموز 2007، تبين للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان أن إغلاق السلطات البيلاروسية في العام 2003 للمنظمة غير الحكومية فياسنا كان انتهاكاً للمادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ودعت اللجنة بيلاروسيا إلى تسجيل المنظمة ودفع تعويض إلى أعضائها؛ ولم يُبت حالياً في طلب التسجيل الجديد. وستتخذ السلطات البيلاروسية قراراً في 23 أغسطس/آب.

وتود منظمة العفو الدولية تذكير السلطات البيلاروسية بالواجبات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك المواد 19 و

21 و 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تشكل بيلاروسيا دولة طرفاً فيه والذي يكفل الحقوق في حرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات. وتحت المنظمة السلطات البيلاروسية على الكف فوراً عن ممارسة العرقلة والمضايقة والتخويف ضد نشطاء المجتمع المدني المشاركين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تعزيز حقوق الإنسان في بيلاروسيا والدفاع عنها.